

القسم الأول
التطورات
الاقتصادية
العامّة

تقرير
مجلس
الإدارة

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو والتضخم

في العام 2021، تراجعت حدة الانكماش الاقتصادي، الذي يعاني منه لبنان منذ العام 2018، رغم استمرار التحديات لا بل تفاقم بعضها والتي أرخت بثقلها على النشاط والنمو الاقتصادي وأضعفت الأوضاع الاجتماعية والنقدية والمالية. وتمثلت هذه التحديات بتواصل التجاذب والكباش السياسي، وضعف المعالجات من إجراءات إصلاحية وسياسة مالية ونقدية مناسبة وناجعة، واستمرار تأثيرات جائحة كورونا، وهي عوامل لها ارتداداتها السلبية على أنماط الاستهلاك والاستثمار من خلال ما تخلقه من ضبابية وقلق وعدم يقين وضعف في المداخل وغيرها من الأمور. وقد أشارت آخر المعطيات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 5% في العام 2021 بالمقارنة مع انكماش بنسبة 25,9% في العام 2020، ترافق مع مراوحة حوالي 13 شهراً لتشكيل حكومة في أيلول وتعليق جلسات مجلس الوزراء بعد حوالي شهر من هذا التاريخ، وافتعال أزمة سياسية مع بلدان دول الخليج في الفصل الأخير من العام، وبروز أحداث أمنية مثل أحداث الطيونة، وارتفاع في عدد إصابات كورونا وما رافقها من إقفال وحصر متكرر لبعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، لا سيما في الفصلين الأول والثالث من العام المذكور.

وتقدّر السلطات الرسمية، من خلال الخطة التي أعدتها للنهوض الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي 201266 مليار ليرة في العام 2021 ومعدل التضخم بـ 154,8% مع توقع تراجع

الانكماش الفعلي في الناتج من 5% في عام 2021 إلى 2,5% في العام 2022 وكذلك التضخم إلى 96,9% في حال السير والتقدم بالخطة المشار إليها وبرنامج صندوق النقد الدولي. علماً أن البنك الدولي قدّر الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 بـ 22,1 مليار دولار فيما قدّره المعهد المالي الدولي (IIF) بـ 21,4 مليار دولار. واستناداً إلى أرقام الإحصاء المركزي، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 95700 مليار ليرة لبنانية في العام 2020 (24,7 مليار دولار أميركي) اعتماداً على سعر صرف 3878,1 ليرة للدولار الواحد) بالمقارنة مع 80196 مليار ليرة في العام 2019 (53,2 مليار دولار أميركي) اعتماداً على سعر الصرف الرسمي 1507,5 ليرة للدولار) مع انخفاض الطلب الإجمالي نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية التي بدأت تتوضح طلائعها في الفصل الأخير من العام 2019 وفي غياب عاملَي الثقة والاستقرار في البلد وشح السيولة وارتفاع الأسعار وتدهور سعر الصرف وغيرها من العوامل، فيما بلغ معدل التضخم الضمني في أسعار الناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator 60,4% لعام 2020 و4,7% لعام 2019. غير أنّ متوسط معدل التضخم المُقاس بتغيير متوسط أسعار الاستهلاك بلغ، ودائماً بحسب إدارة الإحصاء المركزي، 84,9% في العام 2020 مقابل 2,9% في العام 2019، بالتوازي مع تدهور سعر الصرف في السوق الموازية من 2100 ليرة للدولار في نهاية 2019 إلى 8400 ليرة للدولار في نهاية 2020.

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

*2021	2020	2019	2018	
-5,0	-25,9	-6,9	-1,9	معدل النمو الحقيقي (%)
154,8	84,9	2,9	6,1	تغيير أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) %
	60,4	4,7	4,9	مخفّض التضخم الضمني في أسعار الناتج المحلي الإجمالي % GDP Deflator
201266	95700	80196	82764	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)
19,9	24,7	53,2	54,9	الناتج المحلي الإجمالي (مليار د.أ.)
-2,8	-3,9	-14,4	-15,7	رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)*
-14,0	-15,8			رصيد الحساب الجاري/الناتج المحلي (%)*

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي
* من خطة التعافي الاقتصادي للحكومة اللبنانية

2

العجز في الموازنة وميزان المدفوعات

كما سبق أن أشرنا، استمرّ في العام 2021 ترديّ الأداء السياسي والمشاحنات السياسية وهدر الوقت بدلاً من الإسراع في إجراء الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المطلوبة والبدء بمعالجة مكامن الهدر والفساد وإطلاق برنامج إنفاذي مع صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة العجز في الموازنة العامة حوالي 2,8% من الناتج (4,3% في العام 2020) ونسبة الدين العام إلى الناتج حوالي 360,7% (150,6% في العام 2020). أما في حال احتساب الدين العام على أساس سعر الصرف في السوق وليس سعر الصرف الرسمي، فتصبح قيمته 10 مليارات دولار (مناصفة تقريباً بين الليرة والعملات الأجنبية) وتكون نسبته حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي. ويخفي التحسّن الظاهر في الموازنة العامة تراجع القيمة الفعلية للنفقات والتدهور

الكبير في القيمة الشرائية للرواتب والأجور الناتج عن التراجع الكبير في سعر الصرف، كما يظهر الارتفاع المطرد في نسبة الدين إلى الناتج مفاعيل تراجع قيمة العملة الوطنية. وتراجع النزيف في ميزان المدفوعات الخارجية، إذ سجّل عجزاً بقيمة 1961 مليون دولار، وقارب العجز في الميزان الجاري، بحسب آخر التوقعات الرسمية، 2789 مليون دولار في عام 2021، أي 14,0% من الناتج بالمقارنة مع 3860 مليون دولار في العام 2020، أي 15,8% من الناتج. وحصل أيضاً في العام 2021 تدنّ إضافي في حجم ودائع المصارف وموجوداتها مع استمرار استعمال كثير من قبّل أصحاب الودائع لمخدراتهم المصرفية بقصد شراء العقارات المبنية وغير المبنية، وإطفاء ديون لدى المصارف والادخار النقدي المنزلي بالليرة والدولار، والسحوبات لحاجات الاستهلاك

الإصلاحات أولاً

هذا الاتفاق خطوة رئيسية نحو معالجة الأزمة، لكن الاتفاق النهائي والكامل يخضع لموافقة إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي بعد تنفيذ السلطات اللبنانية في الوقت المناسب إجراءات مسبقة وتأكيد الدعم المالي للشركاء الدوليين.

أقرت الحكومة اللبنانية خطتها للتعافي الاقتصادي والمالي بنسختها الأخيرة في 20 أيار 2022، وكالنسخ السابقة تعرّضت بسلبية للقطاع المصرفي بشقيه المصارف التجارية والمصرف المركزي، ما دفع بجمعية المصارف إلى تبرير معارضتها لها علماً أنها كانت أعدت ونشرت مساهمتها ومقاربتها من أجل تعافي لبنان المالي والاقتصادي في عام 2020.

كما بات معلوماً، يحتاج الاقتصاد اللبناني أكثر من أي وقت مضى إلى خطة إنقاذية بتعاون جميع الأطراف، تكون قابلة للتنفيذ وتعالج جذور الأزمة المتمثلة بالاختلالات الاقتصادية البنوية وبالضعف المزمن لإنتاجية الاقتصاد اللبناني ولمعدلات نموه وارتفاع كلفة الأعمال واستشراء الفساد ونهب مقدرات البلد وإهدار إمكاناته وإضعاف الدولة وتغييبها عن أداء وظائفها الأساسية. يكمن أكثر الأمور إلحاحاً في التسريع في تطبيق لبنان برنامجاً إصلاحياً شاملاً مع صندوق النقد الدولي. وفي الواقع، تمّ في نيسان 2022 التوقيع مع الصندوق، على مستوى الموظفين، على اتفاق بشأن مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي وتسهيل قرض لمدة 4 سنوات بقيمة 3 مليارات دولار أميركي. ويعدّ

خطة الحكومة للتعافي الاقتصادي والمالي

يكون متسلسلاً لإعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح، واستقرار الأسعار وتجنّب التقلّبات الكبيرة في سعر الصرف.

هناك سبعة أهداف لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي. **أولاً**، استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي. **ثانياً**، تدعيم المالية العامة في موازاة أهداف استقرار الدين وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وإعادة تأهيل البنية التحتية. **ثالثاً**، ضمان التوزيع العادل والمنصف لأعباء خسائر القطاع المالي. **رابعاً**، السماح للقطاع المصرفي باستئناف نشاطه في منح الائتمان للقطاع الخاص. **خامساً**، إعادة تركيز السياسة النقدية على مهمتها الخاصة باستقرار الأسعار وإنهاء ممارسة تمويل عجز الموازنة.

تقدّر الخسائر بحوالي 70 مليار دولار (موزعة بين مصرف لبنان (60 مليار) والمصارف حوالي 10 مليارات)، بسبب تدهور سعر الصرف، وارتفاع القروض المتعثرة، وإعادة الهيكلة المتوقعة للدين العام. أما الجديد فهو بالإضافة إلى المساهمة في الرأسمال (bail in)، سيكون هناك ليبرة محدودة لحسابات العملات الأجنبية مقارنةً بليبرة كبيرة سابقاً بهدف تجنّب الضغوط التضخمية والضغط على سعر الصرف. كما تلتزم الخطة بمبادئ عامة للالتزام المستقبلي مع حاملي السندات وحسن نية لإجراء نقاش مستقبلي معهم بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن شروط إعادة الهيكلة.

إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل المؤمل أن يدعمه صندوق النقد الدولي والشركاء الدوليون يجب أن

إعادة التدفّقات النقدية إلى مستويات مقبولة، في تمويل الاستيراد حتى لحاجات البلاد الأساسية.

مع تدني المداخيل والقدرة الشرائية وارتفاع البطالة. كما تقلّصت احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى مستويات متدنية جداً يصعب معها الاستمرار لفترة طويلة، وبدون برنامج مع صندوق النقد يكون مدخلاً

أبرز المؤشرات الاقتصادية لعامي 2020 و2021

	2021	2020
متوسط المؤشر الاقتصادي العام لمصرف لبنان Coincident indicator	140.3	180.2
عدد عمليات البيع العقارية	110,881	82,202
عدد المعاملات (الصفقات) العقارية	200,734	164,067
القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (مليار ليرة)	23,546	21,688
الرسوم العقارية (مليار ليرة)	1,349.5	1,158.9
مساحات البناء المرخص بها (ألف متر مربع)	9,554	5,478
تسليمات الإسمنت (ألف طن)	1,951	1,958
القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة (مليون دولار)	36,425	53,827
عدد البواخر	1,168	1,377
حجم البضائع المفرغة (طن)	3,784,840	3,727,676
حجم البضائع المشحونة (طن)	861,573	803,257
عدد المستوعبات المفرغة	144,867	136,728
إيرادات المرفأ (مليون دولار)	*78.3	110.6
الواردات الزراعية (مليون دولار)	1,335	1,416
الصادرات الزراعية (مليون دولار)	538	274
كثافات الواردات الزراعية (ألف طن)	1,822	2,073
كثافات الصادرات الزراعية (ألف طن)	403	413
كميات البضائع المفرغة (ألف طن)	12,124	13,475
عدد الوافدين	2,070,631	1,172,049
عدد المغادرين	2,206,216	1,268,200

*لغاية تشرين الأول

«مساهمة جمعية مصارف لبنان في برنامج الحكومة للتعافي المالي»

رابعاً، اعتماد سياسة نقدية قائمة على توحيد سعر الصرف بحيث يُصَحَّح بتدرّج مدروس الاختلالات الخارجية ويضبط الضغوط التضخّمية القوية جداً. ومن المهم أن يُعتمد ما يُعرف بنظام الصرف «العائم الموجّه» حيث يتدخّل البنك المركزي لتجنّب التقلّبات الحادّة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية في المرحلة المقبلة يحتاج إلى معالجة فعّلية للاختلالين اثنين: عجز الحساب الجاري وعجز المالية العامة، وهما توأمان يغذي كلُّ منهما الآخر.

خامساً، إعادة هيكلة منظّمة للمصارف، مصرفاً مصرفاً، تديرها السلطات النقدية والرقابية عملاً بقانون النقد والتسليف مع اعتماد المعايير المصرفية الدولية وضمن حيّز زمني كافٍ تسمح به اتفاقيات بازل. وتحدّد هذه المقاربة بنية السوق، بما فيه عمليات الدمج والاستحواذ. والمطلوب أيضاً عدم تجاهل قيمة الضمانات العينيّة المأخوذة مقابل محفظة القروض وقيمة المؤنّات المكوّنة المعلنة والضمنيّة.

سادساً، تنويع الاقتصاد اللبناني وإعادة هيكلته بما فيه الإصلاحات البنوية في أدائه كحاربة الفساد المستشري، وتخفيض كلفة الأعمال في لبنان، بالإضافة إلى سياسات تخفّض حجم الأنشطة الاقتصادية الموازية وغير المرخّصة وما إليها.

دعت جميع الأطراف إلى التعاون وتحمل المسؤولية وتبعاتها وتتضمّن توجّهات أو محاور متكاملة عدّة: **أولاً**، إعادة هيكلة للدين العام تخفّف ما أمكن من الدنكاسات السليبيّة على المودعين وعلى الاقتصاد ككلّ، وتتجنّب التوقّف عن الدفع الداخلي على سندات الخزينة بالليرة والتوظيفات بالليرة لدى مصرف لبنان نظراً لأضراره المدمّرة على عودة الثقة والاستثمار بمستقبل البلد. وتقدر ورقة الجمعية الحاجة إلى التمويل الخارجي بحدود 8 مليارات دولار خلال خمس سنوات بدلاً من 28 ملياراً في خطة الحكومة.

ثانياً، إنشاء صندوق سيادي يحفظ ملكية الدولة الكاملة لأصولها ويسمح من خلال تخصيص جزء من مداخيل الصندوق لمصرف لبنان بأن يشطب الأخير ديونه على الدولة والمقدّرة بقيمة 40 مليار دولار. كما تقترح ورقة الجمعية أن تتفاوض المصارف مع الدولة لإعادة جدولة ديون المصارف لناحية إطالة آجال القروض وتخفيض مردودها بحيث تتراجع نسبة الدين إلى الناتج من المستوى الحالي البالغ 171% إلى 74% مع حلول العام 2030 دون أيّ اقتطاع (Haircut) على الديون وعلى الودائع.

ثالثاً، تصحيح مالي يولّد فائضاً أولياً معقولاً قدره 2,1% بدلاً من 4,8% من الناتج بحيث لا ينعكس سلباً في المدى المتوسط على الأوضاع الاجتماعية لفئات الدخل اللبنانية الأكثر انكشافاً. وتقترح الجمعية لهذا الغرض إنشاء شبكة أمان اجتماعي لا تقلّ عن 4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال كامل فترة التصحيح المالي.

المرحلة الثانية إدارة عادلة ومنصفة للخسائر تحترم تراتبية الحقوق وحماية صغار المودعين (حتى 100 ألف دولار أميركي لكل مودع في كل مصرف)، وإجراء إعادة هيكلة للحسابات. وتتعلّق المرحلة الثالثة بإعادة رسملة المصارف وتحديد تلك القابلة للاستمرار وحلّ المصارف غير القابلة للاستمرار في إطار الإصلاح المصرفي الطارئ الجديد.

وتتضمّن خطة الإصلاح المالي مبادرات لتعزيز الإيرادات: إعادة بناء القدرة لتحصيل الضرائب والرسوم الجمركي، تكييف تحصيل جميع الضرائب والرسوم على سعر الصرف الموحّد، بما في ذلك قاعدة تقييم الواردات، تعديل بعض الرسوم المختارة على أساس سعر الصرف الموحّد الجديد، تدابير في إدارة الواردات لتحسين الامتثال، توسيع القاعدة الضريبية وزيادة المعدلات القانونية تدريجياً. في حين أن مبادرات ترشيد الإنفاق ستشمل: زيادة الإنفاق الاجتماعي، تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة لتحسين فعالية الإنفاق الاجتماعي العام، استيعاب التعافي الجزئي للموظفين والمصاريف الأخرى التي تأكلت بشكل كبير في العامين الماضيين بسبب ارتفاع التضخم، تجديد الإنفاق الرأسمالي لإعادة تأهيل البنية التحتية المهترئة وتعزيز النمو، مراجعة الإنفاق العام للمساعدة في تحسين كفاءته وفعاليته وتحديد السبل الممكنة لتحديد أولويات الإنفاق وتبسيطه؛ وتقليص حجم القطاع العام وتجميد التوظيف.

سادساً، إصلاح النسيج الاجتماعي الذي يرمّقه ارتفاع مستويات الفقر وتزايد التفاوت في الدخل. أخيراً، تحسين الحوكمة المؤسسية في القطاع العام والشفافية والمساءلة.

هناك تسعة إجراءات مسبقة للمباشرة بالاتفاق مع صندوق النقد.

أولاً، موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية إعادة هيكلة المصارف. **ثانياً**، موافقة مجلس النواب على تشريع ملأئم للإصلاح المصرفي. **ثالثاً**، تقييم كلّ مصرف على حدة من قبل شركات دولية ذات سمعة طيبة. **رابعاً**، موافقة البرلمان على تعديل قانون السرية المصرفية، **خامساً**، استكمال تدقيق الأصول الأجنبية لمصرف لبنان بناءً على الشروط المرجعية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي. **سادساً**، موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية متوسطة المدى لإعادة هيكلة المالية العامة والدين العام. **سابعاً**، موافقة البرلمان على مشروع قانون موازنة عام 2022. **ثامناً**، توحيد أسعار الصرف. **تاسعاً**، إقرار قانون لوضع ضوابط على التحويلات الى الخارج والسحوبات النقدية (كابيتال كونترول).

حول إعادة هيكلة القطاع المالي، تم تحديد ثلاث مراحل. تتضمّن الأولى المتطلّبات الأساسية لإتمام التدقيق في مصرف لبنان، وصياغة وإصدار قانون طارئ لإصلاح القطاع المصرفي وإجراء تقييم كل مصرف على حدة بمساعدة الشركات الدولية. وتتضمّن

1

العجز العام

استناداً إلى أرقام المالية العامة (موازنة وخزينة)، سجّل الرصيد العام فائضاً بقيمة 1418 مليار في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 مقابل عجز قدره 4244 مليار ليرة في الفترة ذاتها من عام 2020. و بانتظار أرقام كامل العام 2021، يشار إلى أن العجز العام بلغ 4083 مليار ليرة في عام 2020، أي ما نسبته 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي ويُتوقع أن ينخفض إلى 2,8% في عام 2021 بحسب آخر المعطيات الرسمية المتوافرة. وفي

2

المبالغ المقبوضة

بلغت **المبالغ الإجمالية المقبوضة** 16139 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الأول 2021 مقابل 12023 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، أي أنها ارتفعت بمقدار 4116 مليار ليرة وبنسبة 34,2%، بعد أن تحسّنت التحصيلات الضريبية التي كانت تراجعاً كثيراً في عام 2020 متأثرة بقرارات الإقفال المفروضة لمواجهة جائحة كورونا. وبلغت المقبوضات الإجمالية 15342 مليار ليرة في كامل عام 2020، أي 16% من الناتج المحلي الإجمالي ويُتوقع أن تنخفض إلى حوالي

3

الإيرادات الضريبية

في ما يخصّ **الإيرادات الضريبية**، ارتفعت بمختلف مكوّناتها عند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من عامي 2020 و2021، وخصوصاً الضرائب الداخلية على السلع والخدمات (ومنها الضريبة على القيمة المضافة التي ازدادت بقيمة 2184 مليار ليرة نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات) والضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال والناتجة من الارتفاع الاستثنائي في ضريبة

الأشهر العشرة الأولى من العام 2021، حقّق الرصيد الأوّلي فائضاً بمقدار 3740 مليار ليرة مقابل عجز قدره 1738 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الذي سبق. وبلغ العجز الأوّلي 977 مليار ليرة في عام 2020 بكامله أو 1% من الناتج المحلي الإجمالي ويُتوقع أن يتراجع إلى حوالي 0,2% في عام 2021.

6,3% في العام 2021 حسب تقرير للبنك الدولي.

وفي التفصيل وعند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من عامي 2020 و2021، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 3753 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 553 مليار ليرة، في حين انخفضت مقبوضات الخزينة بقيمة 190 مليار ليرة.

الدخل على الأرباح (+1338 مليار ليرة)، الذي يعود بجزء منه إلى تسديد الضريبة الاستثنائية المفروضة على رقم أعمال المصارف التجارية لعام 2019، علماً أن إيرادات الدخل من الضريبة على الفوائد، وهي أحد مكوّنات الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، انخفضت بقيمة 790 مليار ليرة في موازاة تراجع كلّ من حجم الودائع ومعدلات الفائدة في السوق المحلي.

4

المبالغ المدفوعة وخدمة الدين

انخفضت **المبالغ الإجمالية المدفوعة** إلى 14721 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 من 16247 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، أي بقيمة 1526 مليار ليرة وبنسبة 9,4%. وبلغت المدفوعات الإجمالية 19425 مليار ليرة في كامل عام 2020، أي ما نسبته 20,3% من الناتج المحلي الإجمالي ومن المقدّر أن تنخفض إلى 7,3% في عام 2021 استناداً إلى تقرير البنك الدولي.

وفي التفصيل، **انخفضت خدمة الدين العام** بقيمة 164 مليار ليرة : إلى 2322 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 مقابل 2486 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، مع الإشارة إلى أن خدمة الدين بدأت تتراجع بعد إعلان الحكومة اللبنانية التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساساً وقسيمة) في آذار 2020 وكذلك نتيجة انخفاض معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة (مع التذكير أن الفوائد على السندات انخفضت في آذار ونيسان 2020 واستقرت

منذ ذلك التاريخ). وانخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين إلى 12399 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الأول 2021 مقابل 13761 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الأول 2020، وقد تراجعت كلّ من النفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 1029 مليار ليرة والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 416 مليار ليرة لتبلغ هذه الأخيرة 698 مليار ليرة حتى تشرين الأول 2021، كما تراجعت مدفوعات الخزينة بقيمة 394 مليار ليرة.

تجدد الإشارة إلى أن الإنفاق العام خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 يعكس تأثيرات سياسة دعم سعر الصرف على الإنفاق الاستهلاكي والتشغيلي، كما لم يتضمّن المساعدات الاجتماعية التي أقرتها الحكومة للعاملين في القطاع العام، ما يظهره منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع الإنفاق المرتقب بعد انتهاء سياسة الدعم ودفع المساعدات.

مقارنة أرقام مشروع قانون موازنة العامين 2021 و*2022 والأرقام المحققة في عام 2020

المحقق في 2020	مشروع موازنة 2021	مشروع موازنة 2022	
18032	18778	49417	إنفاق الموازنة
1393	1500	5250	سلفة الكهرباء
19425	20278	54667	إجمالي الإنفاق
13686	13426	39154	إيرادات الموازنة
1656	568	1502	مقبوضات الخزينة
15342	13994	40657	إجمالي الإيرادات
-4083	-6284	-14011	العجز العام
-977	-3153	-7896	الرصيد الأوّلي

المصدر: وزارة المالية

تمّ تقدير أرقام 2022 على أساس سعر صرف 20 ألف ليرة للدولار الواحد.

مشروع قانون موازنة العام 2021 والعام 2022

يُشار إلى أنه حتى إعداد هذا التقرير، لا يستند الإنفاق العام إلى قانون موازنة بل هناك مشاريع قوانين للعامين 2021 و2022 والتي لم تُقرّ بعد. وفي مشروع قانون موازنة 2021، قُدّرت النفقات بـ 20278 مليار ليرة بما فيها مبلغ 1500 مليار ليرة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان. وقُدّر مجموع الإيرادات بـ 13994 مليار ليرة، ليكون بذلك العجز العام المتوقع في حدود 6284 مليار ليرة للعام المذكور. واحتوى مشروع قانون موازنة عام 2021 على ضريبة التضامن الوطني على الودائع (1% على الودائع بين 1 و20 مليون دولار أميركي، 1,5% على الودائع بين 20 و50 مليون دولار و2% على الودائع التي تزيد قيمتها عن 50 مليون دولار)، واقتطاع عند المنشأ على التوظيفات المصرفية وأصولها من سندات خزينة (30% على الفوائد التي تزيد عن 3% بالعملة الأجنبية و5% بالليرة).

كما أنجزت الحكومة مشروع قانون موازنة عام 2022، حيث قُدّرت النفقات بـ 54667 مليار ليرة (منها 5250 ملياراً لمؤسسة كهرباء لبنان) مقابل 40657 مليار ليرة للإيرادات، ليكون العجز العام بحوالي 14 ألف مليار ليرة أي حوالي 26% من مجموع النفقات وحوالي 7,1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر. تحظى هذه الموازنة بأهمية إستثنائية، داخلياً وخارجياً، كونها معبراً إلزامياً لاتفاق لبنان مع صندوق النقد الدولي على برنامج تمويل. إلا أن فجوات كبيرة تعترض المشروع أبرزها غياب الشفافية وغياب الطابع الإصلاحي واحتساب

أسعار صرف متعدّدة. لجهة النفقات، لا تشمل ديون سندات اليوروبوند، ولم تضع برنامجاً لإعادة جدولتها مع المستثمرين. ويلاحظ تخفيض الإنفاق الحكومي الاستثماري. كما تم شطب جزءاً أساسياً من الديون الحكومية المتركمة للضمان الاجتماعي. لجهة الإيرادات، لم يطرح مشروع الموازنة توجهات إصلاحية في ما يخص النظام الضرائبي واكتفى برفع الإيرادات من خلال زيادة بعض الضرائب والرسوم، منها على سبيل الذكر، زيادة الضريبة على القيمة المضافة واحتساب الدولار الجمركي وفق سعر صرف الدولار حسب منصة صيرفة لمصرف لبنان. على صعيد آخر، لحظ مشروع الموازنة استثناءات نذكر منها: إعفاءات ضريبية للشركات الناشئة التي تنشأ خلال السنوات الخمس المقبلة، بشرط أن يكون العاملون لديها 80 في المئة من اللبنانيين، إلى جانب منح حوافز للشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية التي تمارس نشاطها الرئيسي في مناطق ترغب الحكومة في تنميتها. وأعفى المشروع التعويضات التي تعطى للمستخدمين والعمال نتيجة صرفهم من الخدمة أو استقالتهم من الضريبة على الدخل، خلال الفترة الممتدّة من 1 تموز 2019 إلى 31 كانون الأول 2021، كما أعفى رواتب الموظفين والمستخدمين الذين أصيبوا بإعاقة دائمة نتيجة انفجار مرفأ بيروت من الضريبة على الرواتب والأجور. وأعفى الأجهزة والمعدات التي تعمل على الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية من الضريبة على القيمة المضافة ومن الرسوم الجمركية.

جدول تفصيلي عن المدفوعات والمقبوضات العامة، المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية

مشروع 2022	مشروع 2021	ك2 - ت1 2021 فعلي	ك2 - ت1 2020 فعلي	
40,657	13,994	16,139	12,023	الإيرادات العامة
33,600	10,473	12,245	8,493	الإيرادات الضريبية
				منها:
5,902	4,899	4,956	4,006	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال
2,091	2,003	1,997	2,787	ضريبة الدخل على الفوائد
19,738	3,767	4,120	1,949	الضريبة الداخلية على السلع والخدمات
12,606	2,433	3,666	1,482	الضريبة على القيمة المضافة
2,929	923	1,458	1,095	الضريبة على الأملاك
3,383	471	1,279	1,056	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
1,648	414	432	387	إيرادات ضريبية أخرى
5,556	2,953	2,740	2,187	الإيرادات غير الضريبية
				منها:
2,350	2,022	1,839	1,335	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة
2,858	589	576	566	الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات
17	18	19	17	الغرامات والمصادرات
331	325	306	269	إيرادات غير ضريبية أخرى
1,502	568	1,154	1,343	مقبوضات الخزينة
54,667	20,278	14,721	16,247	النفقات العامة
				منها:
5,250	1,500	698	1,114	التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان
25,660	11,812	8,272	8,211	المخصصات والرواتب وملحقاتها
7,617	3,131	2,322	2,486	خدمة الدين العام
2,213	735	195	392	النفقات الاستثمارية
-14,010	-6,284	+1,418	-4,224	العجز العام
-6,393	-3,153	+3,740	-1,738	الرصيد الأولي

المصدر: وزارة المالية

المديونية العامة

بلغ الدين العام الإجمالي 151309 مليارات ليرة (100,4 مليار دولار أميركي على أساس سعر الصرف الرسمي) في نهاية العام 2021 مقابل 144108 مليارات ليرة (ما يوازي 95,6 مليار دولار) في نهاية العام الذي سبق، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 7201 مليار ليرة ونسبتها 5,0% في العام 2021 مقابل زيادة أدنى قيمتها 5958 مليار ليرة ونسبتها 4,3% في العام 2020. وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 150,6% في نهاية عام 2020، ويقدر أن ترتفع في نهاية عام 2021، استناداً إلى التقديرات الرسمية إلى 360,7% مع ارتفاع معدل التضخم في موازاة التراجع السريع لسعر الصرف. يُشار إلى أن الدين العام مقيم بالدولار الأميركي، استناداً إلى سعر الصرف في السوق الموازية، انخفض بشكل كبير من 75,3 مليار دولار في نهاية عام 2019 إلى 46,8 مليار دولار في نهاية عام 2020 ثم إلى 41,9 مليار

ويُعزى ازدياد الدين العام بالليرة في العام 2021 إلى اكتتابات مصرف لبنان بسندات الخزينة، ولو بوتيرة أبطأ منها في العامَيْن السابقَيْن. وبلغت قيمة محفظته 58002 مليار ليرة في نهاية العام 2021، أي بزيادة قدرها 2923 مليار ليرة مقابل زيادة بقيمة 4362 مليار ليرة في عام 2020 وزيادة بقيمة 11711 مليار ليرة في عام 2019. وعليه، ارتفعت حصة مصرف لبنان إلى 62,2% من الدين العام بالليرة في نهاية عام 2021

ارتفع الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 58062 مليار ليرة في نهاية العام 2021 مقابل 54346 مليار ليرة في نهاية 2020. وكان لإعلان الحكومة اللبنانية التوقف عن دفع كامل سندات اليوروبندز والعائدات الناتجة عنها في آذار 2020 انعكاسات مؤذية على مستويات عدّة ومنها أن وصلت قيمة المتأخرات على الدين الخارجي إلى ما يوازي 14240 مليار ليرة حتى نهاية كانون الأول 2021 (بزيادة 7060 مليار ليرة

وفي نهاية عام 2021، بلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 132071 مليار ليرة (87,6 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي) مقابل 128975 مليار ليرة (85,6 مليار دولار) في نهاية العام 2020، ليكون بذلك قد سجّل زيادة بنسبة 2,4% في العام 2021

عن نهاية عام 2020). وفي نهاية عام 2021، توزّع الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية بين 36,5 مليار دولار سندات يوروبندز (منها 4,2 مليارات لمصرف لبنان و4,4 مليارات للمصارف بعد أخذ المؤونات في الاعتبار وحوالي 5 مليارات دولار لمصرف لبنان و10 مليارات دولار للمصارف دون أخذ المؤونات في الاعتبار، وما تبقى موزّع على جهات أخرى داخلية وخارجية)، و2,0 مليار دولار للجهات الثنائية والمتعدّدة.

مقابل زيادة أعلى نسبتها 5,3% في العام 2020. وقد ارتفعت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان من 6838 مليار ليرة في نهاية العام 2020 إلى 11692 مليار ليرة في نهاية العام 2021، في حين انخفضت ودائع القطاع العام لدى المصارف من 8295 مليار ليرة إلى 7546 ملياراً في التاريخين على التوالي.

الدين العام 2019 - 2021 (نهاية الفترة-مليار ليرة)

التغيّر	التغيّر	2021	2020	2019	
2021/2020	2020/2019				
(%)	(%)				
+5,0	+4,3	151309	144108	138150	الدين العام الإجمالي
+3,9	+2,8	93247	89762	87279	الدين العام بالليرة اللبنانية
+6,8	+6,8	58062	54346	50871	الدين العام بالعملات الأجنبية
+27,1	-3,5	19238	15133	15677	ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي
+2,4	+5,3	132071	128975	122473	الدين العام الصافي

المصدر: مصرف لبنان

10

على صعيد معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، استقرت في العام 2021 على جميع الفئات بعد انخفاض راوح بين 180 و300 نقطة أساس في عام 2020. أما معدل الفائدة المثقلة على المحفظة

الإجمالية فارتفع قليلاً إلى 6,55% في نهاية العام 2021 مقابل 6,52% في نهاية العام 2020، فيما انخفض الأجل المثقل لهذه المحفظة إلى 4,16 سنوات مقابل 4,65 سنوات في نهاية العام على التوالي.

معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة العادية بالليرة اللبنانية (%)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً
ك 1 2019	5,30	5,85	6,50	7,00	7,50	8,00	9,00	10,00
ك 1 2020	3,50	4,00	4,50	5,00	5,50	6,00	6,50	7,00
الانخفاض								
2020/2019 (نقطة أساس)	180	185	200	200	200	200	250	300
ك 1 2021	3,50	4,00	4,50	5,00	5,50	6,00	6,50	7,00

المصدر: مصرف لبنان

11

وفي سوق سندات اليوروبندز، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) 7,38% ومتوسط

عمر المحفظة 7,84 سنوات في نهاية شباط 2020، وهي آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز.

1

المشهد العام

شهدت الأوضاع النقدية تدهوراً واضحاً ومنتسارحاً منذ الفصل الأخير من العام 2019، استمرّ بقوة في العامين 2020 و2021 الذين يُعتبران الأسوأ على الإطلاق منذ زهاء 30 عاماً. فقد تهاوت الليرة اللبنانية في السوق الموازية إلى مستويات قياسية في العام 2021 وفي العام 2022 لغاية إعداد هذا التقرير. كما تراجعت

2

وفي مواكبة التطورات الحاصلة ولا سيّما الأزمة التي يعيشها لبنان منذ الفصل الأخير من العام 2019، ومع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات المتبقية، اتخذ مصرف لبنان سلسلة من الإجراءات التنظيمية الإستثنائية في محاولة منه للحدّ من تراجع احتياطياته بالعملات الأجنبية، ولتهدئة وتيرة تقلبات سعر صرف الليرة في السوق الموازية، وإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان، ولدعم الإقتصاد والمواطنين. وتجدون ملخصاً وافياً لهذه الإجراءات في التقرير السنوي للعام 2020.

غير أنّ الإجراءات التي اتخذها مصرف لبنان في إدارة الأزمة لم تنجح في وقف الإنهيار الحاصل بل فقط في إبطاء وتيرته. وحاول البنك المركزي، في ما يتعلّق بالسيولة بالليرة، التخفيف من الخسائر في قيمة الودائع بالعملات الأجنبية من جهة بحيث سمح بسحبها بالليرة على سعر صرف 3900 ليرة للدولار الواحد (ثمّ 8000 ليرة في أواخر العام 2021)، وعمد، من جهة أخرى، إلى تقنين السيولة التي يمكن الحصول عليها بهدف الحدّ من تدهور سعر صرف العملة الوطنية بوجه خاص. كما أمّن مصرف لبنان خلال العامين 2020 و2021

موجودات مصرف لبنان السائلة من العملات الأجنبية بشكل كبير إلى 12,3 مليار دولار في نهاية آذار 2022، مقابل 13,6 مليار دولار في نهاية العام 2021 و18,6 مليار دولار في نهاية العام 2020 (29,6 ملياراً في نهاية العام 2019).

حاجات لبنان التمويلية لإستيراد عدد من السلع الحيوية المدعومة، قسم منها بسعر الصرف الرسمي، والقسم الآخر بسعر الصرف المعتمد في المنصّة. وقد ساهم ذلك في التخفيف من وتيرة تراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق الموازية. ونشير في هذا السياق إلى أنّه في وقت أراد مصرف لبنان أن يكون هذا الدعم مخصّصاً حصراً للإستهلاك المحلي وفقاً لحاجات السوق اللبناني، تمّ وبطرق شتى استغلاله جزئياً إن في عمليات تهريب وإعادة بيع السلع المدعومة في الخارج، أو بتخزينها بغية بيعها لاحقاً بسعر أعلى، ما أدّى إلى استنزاف سريع وغير مجدي لموجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية.

ولا بدّ من التذكير بأنّ السيطرة على المسار الإنحداري لسعر الصرف لا يمكن أن تنجح بحلول موقته لن تعطي نتيجة سوى لفترة قصيرة، بل باستعادة عامل الثقة من الداخل وأيضاً من الخارج، نظراً للحاجة إلى تدفّق أموال جديدة إلى البلد. ويتطلّب ذلك النيّة والإرادة لبناء دولة حقيقية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كلّ اعتبار، وتعمل على تنشيط الإقتصاد وتقويته. فسعر الصرف هو مرآة الإقتصاد.

في المعطيات الإحصائية

• استمرّت الضغوط على الليرة اللبنانية بوتيرة قوية طيلة العام 2021 ولغاية إعداد هذا التقرير، بحيث تراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار بوتيرة سريعة وغير مبرّرة أحياناً في السوق الموازية، حيث يتم تداول الدولار بأسعار تلامس 30 ألف ليرة وأحياناً أكثر. في حين تمّ اعتماد سعر 3900 ليرة للدولار ثم 8000 ليرة منذ 2021/12/9 للسحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية، واقتصرت تطبيق سعر الصرف الرسمي على تسديد القروض الشخصية الممنوحة بالدولار.

وبالعودة إلى تطوّر سعر صرف الليرة مقابل الدولار في العام 2021 في السوق الموازية وفي الأشهر الأولى من العام 2022، فقد تراجع بشكل شبه مستمرّ من حوالي 8400 ليرة للدولار في نهاية العام 2020 إلى حدود الـ 19000 ليرة في تموز وآب 2021 قبل أن يتحصّن في أيلول إثر تشكيل حكومة بعد فراغ دام لأكثر من سنة وفي وقت حسّاس، ليعود بعدها إلى التراجع ويصل إلى حوالي 27500 ليرة للدولار في نهاية العام 2021. وتابع تراجع مع بداية العام 2022 بحيث وصل إلى 33700 ليرة في 11 كانون الثاني 2022 قبل أن يتحصّن ويعرف شبه استقرار عند حدود 23000 لفترة شهرين ونيّف بعد زيادة حجم العمليات على منصّة صيرفة بشكل مطّرد. غير أنّ الأجواء المشحونة عشية الإنتخابات النيابية وحالة الغموض والقلق من الأيام المقبلة على الصعيدين السياسي والإقتصادي والتحوّف من قرب توقّف منصّة صيرفة إلى غيرها من العوامل، ساهمت بعودة تراجع سعر صرف الليرة مقابل الدولار

إلى مستوى قياسي جديد لامس الـ 38000 ليرة للدولار في 27 أيار، ما استدعى تدخّل مصرف لبنان في اليوم ذاته واصدّاره بياناً⁽¹⁾ إلى جميع حاملي الليرة اللبنانية من مواطنين ومؤسسات⁽²⁾ فحصل تحسّن كبير وسريع في سعر الصرف بحدود الـ 10 آلاف ليرة، ليصل إلى حدود 27500 في غضون ساعات قليلة.

وبشكل عام، ساهمت عوامل عدّة في تدهور سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار في السوق الموازية. فثمة طلب تجاري على الدولار لتأمين استيراد السلع التي لا يؤمّن لها مصرف لبنان الدولارات (ازداد حجمها مع الوقت)، يُضاف إليه طلب من قبل الأفراد، تزداد وتيرته بين فترة وأخرى، بهدف المحافظة على قيمة المدّخرات أو بهدف المضاربة، وأيضاً بغية تحويل النقد إلى الخارج لأسباب عدّة. أمّا عرض الدولار فيتعدّى بوجه خاص من التحويلات من الخارج، وأيضاً من نفقات المغتربين والسوّاح داخل لبنان، ومن عائدات صادرات السلع، ومن الدولار النقدي الذي تمّ تخزينه سابقاً في المنازل والشركات⁽³⁾. وقد لعب ارتفاع منسوب القلق الناتج عن تأزم الوضع السياسي، بما فيه الفراغ الحكومي لأكثر من عام وعدم الإتياف على مخارج للزّمة القائمة، والتشنّج السياسي قبل الإنتخابات النيابية والغموض السائد بخصوص مرحلة ما بعد الإنتخابات النيابية، دوراً رئيسياً وسلبيّاً للغاية في سوق القطع، حيث كان يُضخّم الطلب على الدولار ويُخفّض العرض.

• ولم تُسجّل أيّة تحويلات تُذكر للودائع من العملة الوطنية إلى الدولار الأميركي في العام 2021 إذ توقّفت هذه العمليات منذ النصف الثاني من العام الذي سبق. ونذّكر بحصول تحويلات ضخمة للودائع من الليرة إلى الدولار في العامين 2020 و2019، بقيمة تقديرية قاربت الـ 10 مليارات دولار و15 ملياراً في العامين المذكورين على التوالي. والجدير ذكره أن معدّل دولة ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية الذي بقي في حدود 65% في السنوات 2014-2017، سجّل في الفترة اللاحقة ارتفاعاً تدريجياً ليصل إلى 80,4% في نهاية العام 2020 قبل أن يتراجع قليلاً إلى 79,4% في نهاية العام 2021. وطبعاً، انعكس هذا الأمر على التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف بالدولار، والتي توسّعت بشكل كبير جرّاء هذه التحويلات، لكنّها أخذت تتراجع تدريجياً منذ منتصف العام 2020 في ظلّ تواصل السحوبات بالليرة من الحسابات بالعملات الأجنبية بموجب التعميم رقم 151 و158، وسحوبات الدولار النقدي بموجب التعميم 158⁽⁴⁾، إضافة إلى عدم السماح بعمليات تحويل الودائع من الليرة إلى الدولار إلّا على نطاق ضيّق جدّاً.

• وازداد النقد المتداول بالليرة خارج الجهاز المصرفي إلى مستويات غير مسبوقه بحيث وصل إلى 41515 مليار ليرة في نهاية العام 2021 مقابل 29242 ملياراً في نهاية العام 2020 و9818 ملياراً في نهاية العام 2019، أي بزيادة تخطّت قيمتها 12 ألف مليار ليرة وبلغت نسبتها 42% في العام 2021، بعد زيادة ضخمة بقيمة قاربت الـ 20 ألف مليار ليرة وبنسبة 200% في العام 2020، مع ما يحمل ذلك من مفاعيل سلبية على سعر الصرف والتضخّم. وقد تمكّن مصرف لبنان

من تخفيض النقد المتداول إلى 32597 مليار ليرة في نهاية آذار 2022 بعد تفعيل العمل على منصّة صيرفة إثر اتّخاذ إجراءات استثنائية تتعلّق بالسحوبات النقدية، وذلك من خلال التعميم 161 وأيضاً وخاصّة من خلال السماح للمصارف أن تشتري الدولار الأميركي الورقي من مصرف لبنان دون سقف محدّد مقابل الليرات اللبنانية التي بحوزتها أو لدى عملائها على سعر صرف منصّة صيرفة.

وكما بات واضحاً، أصبح الإقتصاد اللبناني قائماً على النقد **Cash economy**. ويعود ذلك إلى جملة أسباب أبرزها تفضيل اللبناني النقد الورقي في هذه الفترة الحرجة التي تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين، والتراجع المستمرّ في سعر صرف الليرة مقابل الدولار، والسقوف الموضوعية من قبل المصارف على السحوبات النقدية، وتوقّف المصارف عن فتح الإعتمادات المستندية، وأيضاً خلق النقد بالليرة بموجب التعميم رقم 151/2020 وتعديلاته ومن خلال التعميم رقم 158/2021، إلى غيرها من الأسباب. وكان السلوك أو الإتياف ذاته قد سجّل في ما يخصّ النقد الورقي بالدولار الذي تمّ أيضاً تخزينه بكثرة في المنازل والمؤسسات⁽⁵⁾.

• من ناحية أخرى، سجّل معدّل الفائدة بين المصارف بالليرة **Interbank Rate** مستويات منخفضة بلغت 3% بالإجمال في عمليّات محدودة في ظلّ تراجع النشاط المصرفي واقتصاره إلى حدّ كبير على تأمين سحب الودائع، إضافة إلى توقّف حركة تحويلات الودائع من الليرة إلى الدولار. وتابعت معدّلات الفائدة المصرفية الدائنة تراجعها في العام 2021 وذلك بـ 170

(1) استند فيه إلى التعميم 161 ومفاعيله وإلى البندين 75 و83 من قانون النقد والتسليف.

(2) فطلب منهم التقدّم بهذه الطلبات إلى المصارف اللبنانية وذلك على سعر صيرفة على أن تتمّ تلبية هذه الطلبات كاملة في غضون 24 ساعة. وهذا العرض مفتوح ومتاح يومياً.

(3) مع توقّع أن يشهد معظمها انتعاشاً في الفترة المقبلة.

(4) والممول جزئياً من تخفيض نسبة الودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية من 15% إلى 14%.

(5) والذي قُدّرت قيمته بـ 7 مليارات دولار في الفصل الأول من العام 2020.

الكتلة النقدية

مع تسديد الديون من قبل بعض الأفراد والمؤسّسات نقداً أو من خلال الودائع المصرفية وندرة لا بل توقّف التسليفات الجديدة. **وثانياً**، التسليفات الصافية للقطاع العام التي تابعت انخفاضها للسنة الثانية على التوالي وذلك بقيمة 8784 مليار ليرة. **وثالثاً**، الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (من دون الذهب) التي تابعت، ولو بوتيرة أبطأ، المنحى التراجعي الذي تسجّله منذ العام 2011، إذ انخفضت بحوالي ملياري دولار في العام 2021 بعد تراجعها الضخم بحوالي 10,5 مليار دولار في العام الذي سبق. في المقابل، جاء الإرتفاع الكبير في «البنود الصافية الأخرى»⁽¹²⁾ ليعوّض إلى حدّ كبير الأثر الإنكماشى للعناصر الأخرى على الكتلة النقدية، علماً أنّها تتضمّن، بين أمور عدّة، بند «موجودات أخرى» من ميزانية مصرف لبنان الذي ازداد على نحو ملحوظ في العام 2021، حيث يُسجّل الفارق بين قيمة الودائع بالدولار والتي تمّ سحبها بالليرة على سعر الصرف المعتمد في التعميم رقم 151 (أي 3900 ليرة للدولار ثم 8000 ليرة) وفي التعميم رقم 158 (12000 ليرة للدولار) وبين قيمتها محتسبة على أساس سعر الصرف الرسمي (1507.5 ليرة للدولار).

سجّلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) ارتفاعاً بسيطاً في العام 2021 بنسبة %0,5، بعد تراجعها للمرة الأولى في تاريخها في العامين 2019 و2020 بمعدّل %4,8 و%1,4 تبعاً. وبالطبع، لعب خلق النقد بالليرة من خلال تعميم مصرف لبنان رقم 151 ومن ثمّ التعميم رقم 158 دوراً كبيراً في الحدّ من تراجعها في العام 2020 وفي ارتفاعها البسيط في العام 2021. وارتفعت الكتلة النقدية M3 إلى 201070 مليار ليرة في نهاية العام 2021، مقابل 200052 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (202831 ملياراً في نهاية العام 2019). واستمرّ معدّل دلورة الكتلة النقدية بالتراجع إلى %60,71 في نهاية العام 2021 مقابل %66,25 في نهاية العام 2020، مُتأثراً على نحو خاص بارتفاع مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M1 على نحو كبير وبشكل خاص بند «النقد بالتداول بالليرة خارج الجهاز المصرفي»، وتراجع الودائع بالعملة الأجنبية بموجب التعميمات 151 و158.

ويلخّص الجدول التالي أبرز العناصر التي أثّرت على الكتلة النقدية M3 والتي ساهمت بارتفاعها البسيط بقيمة 1018 مليار ليرة في العام 2021. وتوقف هنا عند ثلاثة عناصر كان لها أثراً إنكماشياً واضح على الكتلة النقدية. **أولاً**، التسليفات للقطاع الخاص التي واصلت تراجعها في العام المذكور بما يوازي 11295 مليار ليرة،

في نهاية العام 2021 مقابل 18,6 مليار دولار في نهاية العام 2020 و29,6 مليار دولار في نهاية العام 2019. مع الإشارة إلى أنّها تتضمّن حقوق السحب الخاصة التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي وتمّ ايداعها في مصرف لبنان⁽⁷⁾. كما تراجعت توظيفاته في الأوراق المالية المحليّة والعالمية بالعملة الأجنبية⁽⁸⁾ إلى 4,2 مليار دولار في نهاية العام 2021 مقابل 5,5 مليارات دولار في نهاية العام 2020 و7,7 مليارات دولار في نهاية العام 2019. وقد تراجع بالتالي إجمالي موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية إلى 17,8 مليار دولار في نهاية العام 2021 مقابل 24,1 ملياراً في نهاية العام 2020 و37,3 ملياراً في نهاية العام 2019. ونتج ذلك بوجه خاص عن استخدام هذه الموجودات في سياسة توفير الدولار بسعر الصرف الرسمي أو سعر المنصّة⁽⁹⁾ لدعم استيراد عدد من السلع الحيوية من مشتقّات نفطية وأدوية وطحين ومواد أولية وغيرها من السلع⁽¹⁰⁾، وأيضاً في موازاة تنفيذ تعميم مصرف لبنان رقم 158⁽¹¹⁾ منذ تموز 2021، الممّول جزئياً من تخفيض نسبة الودائع الإلزامية لدى المركزي من %15 إلى %14. ونشير في هذا الإطار إلى أنّ قيمة مخزون مصرف لبنان من الذهب انخفضت إلى 16,6 مليار دولار في نهاية العام 2021 من 17,3 مليار دولار في نهاية العام 2020 بسبب تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً، واحتلّ لبنان بذلك المرتبة 20 عالمياً والمرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن «مجلس الذهب العالمي» في أيار 2022.

نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لُجّل بالليرة وبـ 94 نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لُجّل بالدولار، أي بوتيرة أقلّ من العام الذي سبق حيث سجّلت تراجعاً ملحوظاً بلغ 490 نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لُجّل بالليرة و412 نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لُجّل بالدولار، بعد أن وضع مصرف لبنان سقوفاً على معدّلات الفائدة الدائنة لإنتفاء الحاجة لأن تبقى مرتفعة. من جهتها، بقيت معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة مستقرّة في العام 2021، علماً أنّه قد تمّ تخفيضها بما بين 180 إلى 300 نقطة أساس في آذار ونيسان 2020.

• وكان مصرف لبنان الممّول الرئيسي إن لم يكن الوحيد لحاجات الدولة بالليرة في السنوات الأخيرة إن بفوائد السوق القائمة أو بمعدّلات مخفضة أحياناً. وسجّلت محفظة سندات الخزينة بالليرة التي يملكها المركزي ارتفاعاً متواصلاً في السنوات الماضية إلى مستويات تاريخية جديدة⁽⁶⁾، بحيث وصلت قيمتها إلى 58002 مليار ليرة في نهاية العام 2021، مقابل 55079 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (50717 مليار ليرة في نهاية العام 2019)، كما ارتفعت حصّة مصرف لبنان من هذه السندات إلى %62,4 في نهاية العام 2021، مقابل %61,6 في نهاية العام 2020 (%58,3 في نهاية العام 2019).

• وتابع إجمالي احتياطيّات أو موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملة الأجنبية تراجعاً إلى 13,6 مليار دولار

(6) ولو أنّ وتيرة الإرتفاع أخذت بالتباطؤ.

(7) بقيمة 1,135 مليار دولار والتي تمّ استخدام قسم بسيط منها حتى اليوم.

(8) تتضمّن سندات الجمهورية اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية منذ تشرين الثاني 2017.

(9) أو سعر آخر في بعض الأحيان.

(10) يُضاف إليه بالنسبة للعام 2020 سحب وديعة لصالح أحد صناديق الإستثمار الأوروبية كانت قد أودعت لدى المركزي قبل أشهر عدّة، ومنح البنك المركزي قروضاً بالدولار للمصارف خلال التّزمة.

(11) الذي يحصل المستفيد منه على 400 دولار شهرياً نقداً.

(12) تتضمّن بنوداً عدّة من ميزانية كلّ من مصرف لبنان والمصارف، نذكر أبرزها: الأصول الثابتة المادية وغير المادية، والموجودات الأخرى، والأموال الخاصة، والإلتزامات الأخرى.

التضخم

صعيد الوضع السياسي بعد الإنتخابات، وعدم البدء سريعاً بمعالجة الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية المتردية إلى درجة كبيرة، ما سينعكس تدهوراً إضافياً وكبيراً في سعر الصرف الليرة مقابل الدولار في السوق الموازية، وبالتالي ارتفاعاً كبيراً في الأسعار. كما أنّ تراجع موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى مستويات منخفضة جداً قد تدفعه عاجلاً أم آجلاً إلى التوقف عن تأمين الدولارات على منصّة صيرفة للمودعين والتجار بموجب التعميم رقم 161، وأيضاً على سعر الصرف وعلى الأسعار. كما أنّ اتجاه أسعار السلع العالمية من مواد غذائية ونفطية ومعادن لا يشكّل عاملاً مساعداً، مع ارتفاعها في الأشهر الأولى من العام الجاري بسبب الحرب في أوكرانيا، وتوقع ارتفاعها أكثر في الأشهر المقبلة لأسباب عدّة منها صعوبة تصريف المنتجات الأوكرانية بحراً وبرزاً.

ونشير إلى أنّ مؤشر أسعار الاستهلاك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي سجّل ارتفاعاً بنسبة 216,3% في الثلث الأول من العام 2022 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2021، كما ازداد بنسبة 96,7% في الثلث الأول من العام 2022 بالمقارنة مع متوسط العام 2021.

ارتفع معدّل التضخم لمتوسط الفترة إلى مستوى قياسي⁽¹³⁾ جديد بحيث وصل إلى 154,8% في العام 2021، بعد أن بلغ 84,9% في العام 2020 مقابل 2,9% في العام 2019، وذلك بحسب دراسة مؤشّر أسعار الإستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي. ونتج ذلك بشكل رئيسي عن التراجع الملحوظ لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق الموازية ما أثر بشكل مباشر وكامل على أسعار السلع المستوردة⁽¹⁴⁾، كما تأثرت أسعار السلع والخدمات المحليّة ولو بدرجة أقلّ وبقدر متفاوت. ونتج أيضاً عن رفع الدعم بشكل شبه كامل عن البنزين وعن الأدوية، وعن رفعه بشكل كامل عن بعض السلع الأخرى وأبرزها المازوت، في وقت بات فيه النشاط الإقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على المولدات الخاصة مع التراجع الحاد في التغذية الكهربائية. وبالطبع كان لرفع الدعم في الفصل الأخير من العام 2021 ارتداداته على أسعار جميع السلع والخدمات. نُضيف إلى ذلك الإرتفاع الكبير في أسعار السلع العالمية من مواد غذائية ومعادن ونفط بسبب التحسّن في النشاط الإقتصادي العالمي مقارنة مع العام الذي سبق مع انحسار جائحة كورونا.

في ما خصّ العام 2022، فمن المتوقع أن يسجّل معدّل التضخم مستوى مرتفعاً أيضاً، وقد يتفاقم الأمر بشكل دراماتيكي في حال عدم حصول انفراجات على

التغيّر	التغيّر	التغيّر	التغيّر	التغيّر	
2020/2021	2021	2019/2020	2020	2019	
+12273	41515	+19424	29242	9818	النقد في التداول
+5508	16422	+4112	10914	6802	ودائع تحت الطلب بالليرة
+17781	57937	+23536	40156	16620	السيولة الجاهزة بالليرة (م1)
+11497	79007	+4026	67510	63484	الكتلة النقدية بالليرة (م2)
					الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3)
+1018	201070	-2779	200052	202831	النقد في التداول/الكتلة النقدية م3
	20.65%		14.62%	4.84%	
					عناصر التغطية
					الموجودات الخارجية الصافية
-4078	22950	-10795	27028	37823	منها:
					ذهب
-1097	25019	+5103	26116	21013	موجودات خارجية صافية غير الذهب
-2981	-2069	-15898	912	16810	التسليفات الصافية للقطاع العام
-8784	67506	-7860	76290	84150	فروقات القطع
-489	-17872	-4548	-17383	-12835	التسليفات للقطاع الخاص
-11295	40669	-18850	51964	70814	بنود أخرى صافية
+25664	87817	+39274	62153	22879	

المصدر: مصرف لبنان

(13) منذ العام 1992، أي منذ زهاء 30 عاماً.

(14) غير المدعومة.

ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات

1

بحسب آخر المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان، ازداد العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري Current account في لبنان قليلاً إلى حوالي 1,9 مليار دولار في النصف الأول من العام 2021 (أي بحدود 3,5 مليار دولار على أساس سنوي) مقابل عجز بقيمة 1,8 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2020 (3,0 مليار دولار في كامل العام 2020)، باعتبار أنّ العجز في الميزان التجاري للسلع (FOB فوب) ⁽¹⁵⁾ ازداد إلى حوالي 4,3 مليارات دولار من حوالي 3,0 مليار دولار في الفترتين المذكورتين على التوالي، فيما سجّلت تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل مجتمعاً تحسّناً كبيراً إلى حوالي 2,4 مليار دولار من حوالي 1,2 مليار دولار. وبخصوص كامل العام 2021، من المقدّر أن يحقق العجز في الميزان الجاري مستوى قريباً لا بل أدنى ممّا كان عليه في العام 2020، مع احتمال حصول تحسّن كبير في ميزان التحويلات الجارية والخدمات مع تحسّن النشاط الاقتصادي العالمي، مُعوّضاً ارتفاع العجز في الميزان التجاري ⁽¹⁶⁾.

وبناء على ذلك وعلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021 مقيماً بالدولار، من المقدّر أن تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي Current account deficit/GDP قد تراوحت بين 15 إلى 17% في العام 2021 مقابل 12,0% في العام 2020، وهي أدنى من المستويات التي كانت تُسجّل في السنوات السابقة، بحيث بلغت 21,1% في العام 2019 و24,3% في العام 2018، و21,3% كمتوسط فترة السنوات العشر الممتدة من العام 2010 حتى العام 2019. وعلى الرغم من تراجعها، تبقى هذه النسبة مرتفعة جداً بكل المقاييس العالمية، حيث بلغ الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، 3,6% في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و4,4% في العالم العربي، و0,9% في الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية.

2

على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد ارتفعت بحوالي 6,5% في العام 2021 لتصل إلى حدود 6,6 مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، مقابل 6,2 مليارات دولار في العام 2020، ليحتلّ لبنان المركز الثالث إقليمياً بعد مصر والمغرب. مع العلم أنّها قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان.

ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والإقتصادي بالأسر والبلد، ولعبت هذه التحويلات دوراً أساسياً في صمود اللبنانيين المقيمين في وجه الأزمات المتتالية التي يعرفها البلد منذ العام 2019.

3

وبالعادة، يُموّل العجز المرتفع في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري- وهو أحد الإختلالات البنيوية الكبيرة في الإقتصاد اللبناني- من خلال الحساب الرأسمالي والمالي Capital and financial account، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعين العام والخاص وغيرها، ومن خلال استعمال احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية إذا لزم الأمر كما هي الحال بالنسبة إلى الأعوام الممتدة من العام 2018 إلى العام 2021.

وبحسب تقديرات مصرف لبنان، ارتفعت التحويلات الصافية بشكل لافت إلى ما يزيد عن 2,4 مليار دولار في النصف الأول من العام 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل حوالي 1,9 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2020، أي بنسبة 24,2%، ذلك أنّ التحويلات الصادرة من لبنان تراجعت بدورها بشكل ملحوظ (-20%) في ظلّ ارتفاع الأكلاف المرتبطة بها وانخفاض عدد العمّال الأجانب في لبنان، وحسّنت بدورها رصيد التحويلات الصافية.

وتبيّن أرقام مصرف لبنان العائدة للنصف الأول من العام 2021 وجود رصيد صافٍ إيجابي في كلّ من حساب الرأسمال والاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة لم تتجاوز الـ 600 مليون دولار فقط، قابله رصيد صافٍ سلبي في حساب استثمارات الحافظة واستثمارات أخرى بواقع 2,4 مليار دولار، أي أن هذه الأرصدة مجتمعاً لم تغطّ، كما درجت عليه العادة سابقاً، أي جزء من العجز في الحساب الجاري البالغ 1,9 مليار دولار، بل أضافت عليه رصيد صافي سلبي قيمته 1,8 مليار دولار، ما استدعى استعمال الاحتياطي لدى مصرف لبنان لتغطية هذه العجزات، أي حوالي 3,7 مليارات دولار. وأشارت أرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان إلى استعمال ما يزيد عن 3,5 مليار دولار

(15) يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المصدّرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع.

(16) ازداد بحوالي الملياري دولار في العام 2021.

من احتياطيّات العملات الأجنبيّة لتسجيل رصيد صافٍ إيجابي بحدود 300 مليون دولار في بند «معاملات غير مسجّلة» Unrecorded transactions. مع الإشارة إلى أنّ العجز في ميزان المدفوعات المُقاس بطريقة تقريبية من خلال التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، أي مصارف ومصرف لبنان، بلغ 1,8 مليار دولار في النصف الأول من العام 2021.

وبالعودة إلى العام 2020، تبيّن المعطيات التي ينشرها مصرف لبنان توافر رصيدٍ صافٍ إيجابي في كلّ من حساب الرأسمال والاستثمارات الأجنبيّة المباشرة واستثمارات الحافظة بلغ مجموعها 4,1 مليارات دولار قابله رصيدٌ صافٍ سلبي في حساب استثمارات أخرى يواقع 6,1 مليارات دولار، أي أن هذه الأرصدة مجتمعةً

وتُشير المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الإستثمارات في العالم، إلى أنّ الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان تراجعت بشكل كبير إلى حوالي 104 ملايين دولار في النصف الأول من العام 2021، مقابل حوالي 921 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020 و1295 مليون دولار في كامل العام 2020. وهذا أمر طبيعي مع غياب ثقة المستثمرين في الخارج في ظلّ الغموض الذي يلفّ مستقبل لبنان السياسي

لم تغطّ أي جزء من العجز في الحساب الجاري البالغ 3,0 مليارات دولار، بل أضافت عليه رصيد صافٍ سلبي قيمته ملياريّ دولار، ما استدعى استعمال الاحتياطي لدى مصرف لبنان لتغطية العجز، أي 5 مليارات دولار. إلّا أن أرقام ميزان المدفوعات نفسها الصادرة عن مصرف لبنان أشارت إلى استعمال ما يقارب 13,2 مليار دولار من احتياطيّات العملات الأجنبيّة لتغطية 8,2 مليارات دولار إضافية لعمليّات غير مسجّلة Unrecorded transactions في أيّ من الحسابات المذكورة أعلاه. مع الإشارة إلى أنّ العجز في ميزان المدفوعات المُقاس بطريقة تقريبية من خلال التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، أي مصارف ومصرف لبنان، بلغ 10,6 مليارات دولار في العام المذكور.

والإقتصادي. وتراجعت الإستثمارات الأجنبيّة الإجمالية المتدفّقة إلى لبنان بشكل حاد بحسب المصدر ذاته إلى حدود 137 مليون دولار في النصف الأول من العام 2021، مقابل زهاء 951 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020 و1306 ملايين دولار في كامل العام 2020. ونُذكر بأنّ الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة كانت تموّل سابقاً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وقد تركّزت في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الإستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

الواردات السلعية

ارتفعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى 13641 مليون دولار في العام 2021، مقابل 11310 ملايين دولار في العام 2020، أي بقيمة 2331 مليون دولار وبنسبة %20,6، بعد تراجعها الملحوظ في العام 2020 بقيمة 7,9 مليارات دولار وبنسبة %41,2 نتيجة الأزمات الإقتصادية والمالية والنقدية السائدة. وقد سجّلت معظم البنود الجمركية ارتفاعاً في قيمة الواردات منها تفاوت بين بند وآخر،

الواردات السلعيّة

2021	2020	2019	2018	
13641	11310	19239	19980	القيمة- مليون دولار
+20,6	-41,2	-3,7	+2,0	نسبة التغيّر- %
12124	13475	19351	15855	الكميّات- ألف طن
-10,0	-30,4	+22,0	-16,4	نسبة التغيّر- %

المصدر: المركز الآلي الجمركي

في المقابل، سجّلت الكميّات المستوردة تراجعاً بنسبة %10,0 وبحوالي 1351 ألف طن في العام 2021، بحيث بلغ حجمها 12124 ألف طن في العام 2021، مقابل 13475 ألف طن في العام الذي سبق. وقد تأثرت بشكل خاص بتراجع الكميّات المستوردة من المنتجات المعدنية التي تزن كثيراً، وذلك بحوالي 1484 ألف طن وبنسبة %17,1، في حين سجّلت قسم كبير من السلع الأخرى ارتفاعاً في الكميّات المستوردة تفاوت بين بند وآخر. وعند عزل بند المنتجات المعدنية، تكون الكميّات المستوردة من باقي البنود الجمركية قد ازدادت بالمتوسّط بنسبة معتدلة بلغت %2,8.

وعلى الرغم من عودة ارتفاع قيمة الواردات السلعية، يبقى مستواها المسجّل في العام 2021، كما في العام

وجاء بشكل عام نتيجة ارتفاع الكميّات المستوردة و/أو الأسعار. وقد تأثرت قيمة الواردات السلعية في العام 2021 بشكل خاص بارتفاع الواردات من معدّات النقل (+650 مليون دولار)، ومن المنتجات المعدنية التي تتألّف بوجه خاص من المشتقّات النفطية (+633 مليون دولار)، ومن الأحجار الكريمة وشبه الكريمة (+344 مليون دولار)، ومن الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائيّة (+284 مليون دولار).

2020، دون المستويات التي كانت تُسجّل سابقاً والتي بلغ متوسّطها السنوي زهاء 20 مليار دولار في فترة السنوات 2008-2019. ويُعتبر هذا المنحى المُستجّد أو الجديد في الواردات السلعية إيجابياً، على الرغم من ارتباطه الوثيق بالأزمة المالية التي يعيشها لبنان، إذ من المفيد والمطلوب أن يضبط لبنان فاتورة الإستيراد إلى أقصى حدّ، بعد أن شكّلت في السنوات الماضية نقطة ضعف كبيرة للإقتصاد واستنزافاً للإحتياطيّات أو للموجودات السائلة بالعملات الصعبة، خصوصاً وأن جزءاً هاماً من المستوردات المدعومة، ومنها المشتقّات النفطية، كما تؤكّده كلّ الوقائع والمشاهدات، كانت تُهرّب إلى سوريا نظراً لتسيّب الحدود الخاضعة لسيطرة قوى خارج سلطة الدولة.

الصادرات السلعية

في المقابل، سجّلت الكمّيات المصدّرة تراجعاً نسبته 6,4% في العام 2021 حيث بلغت 1768 ألف طن مقابل 1889 ألف طن في العام الذي سبق، مرده إلى تراجع الكمّيات المصدّرة من بند المنتجات المعدنية التي تزن كثيراً، وذلك بحوالي 193 ألف طن ونسبة تناهز الـ 90%. وعند عزل هذا البند، تكون الكمّيات المصدّرة من باقي البنود الجمركية قد سجّلت ارتفاعاً معتدلاً نسبته 4,3%.

وتفسّر فوارق الأسعار نتيجة انخفاضها في لبنان بسبب تدني كلفة العمالة، ولو جزئياً، تحسّن القدرة التنافسيّة للسلع اللبنانية في الأسواق الخارجية، ما جعل الصادرات تحافظ على حجمها بل وتزداد قليلاً.

على صعيد آخر، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 3887 مليون دولار في العام 2021، مقابل 3544 مليون دولار في العام 2020، أي بقيمة 343 مليون دولار ونسبة 9,7%. وتأثر هذا التحسّن بشكل رئيسي بارتفاع قيمة الصادرات من «سلع ومنتجات مختلفة»، وبالتحديد من بند «أثاث من خشب» بقيمة 284 مليون دولار والصادرات من منتجات المملكة النباتية على الإطلاق، ما عوّض التراجع في قيمة الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة بحوالي 392 مليون دولار. أمّا بخصوص السلع الأخرى، فقد تحسّنت قيمة الصادرات منها بشكل عام بنسبة 10%. وبذلك، تكون الصادرات السلعية قد سجّلت أداءً جيّداً في العام 2021 كما في العامين الذين سبقا، والمستوى الأعلى لها منذ العام 2014، واقتربت من عتبة الأربعة مليارات دولار، في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات الـ 3 مليارات دولار في فترة السنوات 2015-2018.

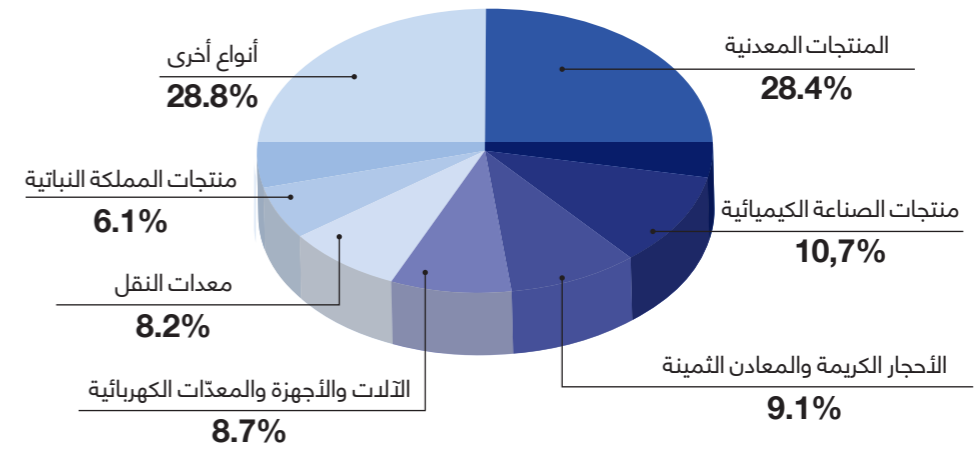
الصادرات السلعية

2021	2020	2019	2018	
3887	3544	3731	2952	القيمة- مليون دولار
+9,7	-5,0	+26,4	+3,8	نسبة التغيّر- %
1768	1889	1677	1840	الكمّيات- ألف طن
-6,4	+12,6	-8,9	-5,0	نسبة التغيّر- %

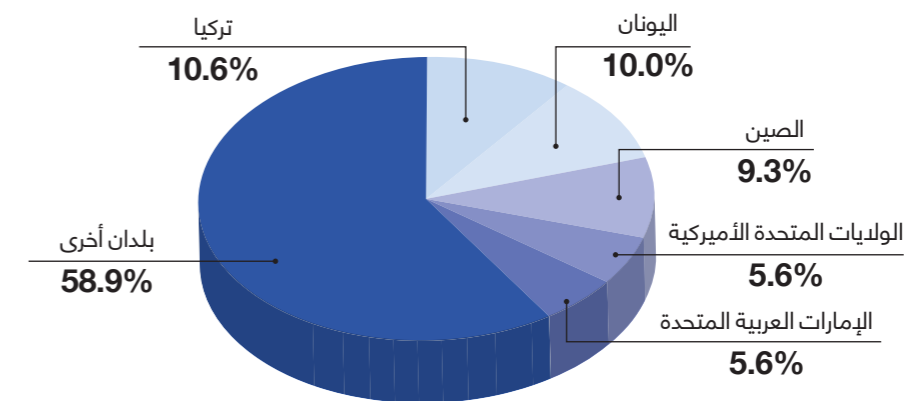
المصدر: المركز التلي الجمركي

ويختصر الرسمان البيانيّان التاليان توزّع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام 2021.

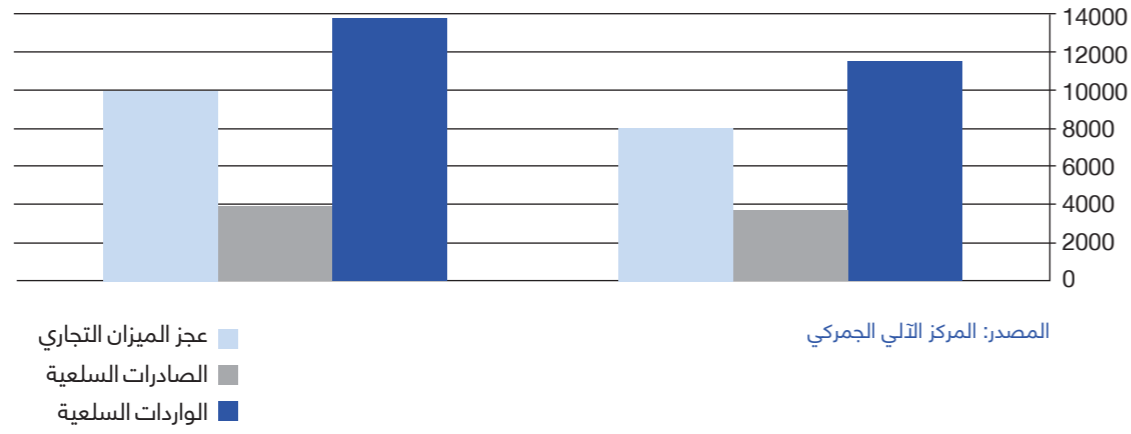
أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصّة من المجموع في العام 2021



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعيّة اللبنانية - الحصّة من المجموع في العام 2021

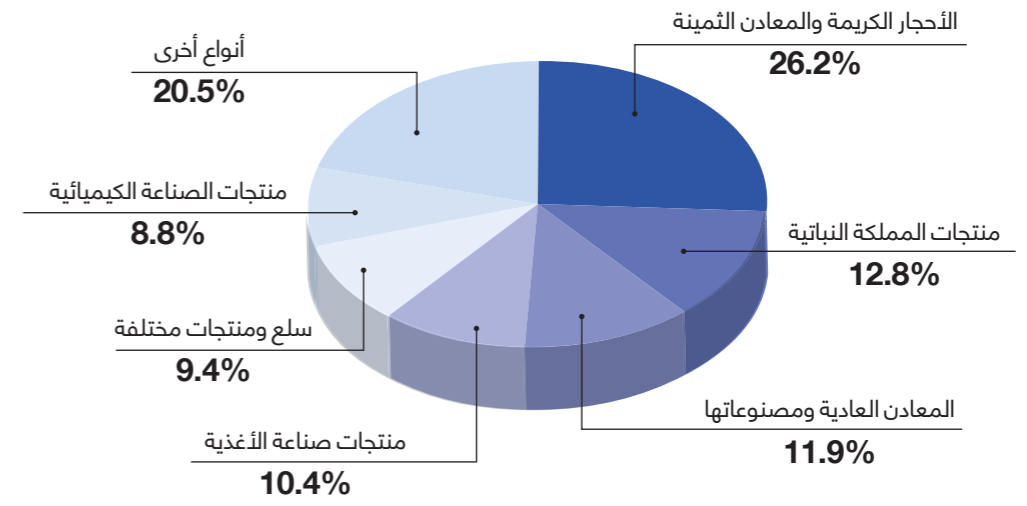


تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)

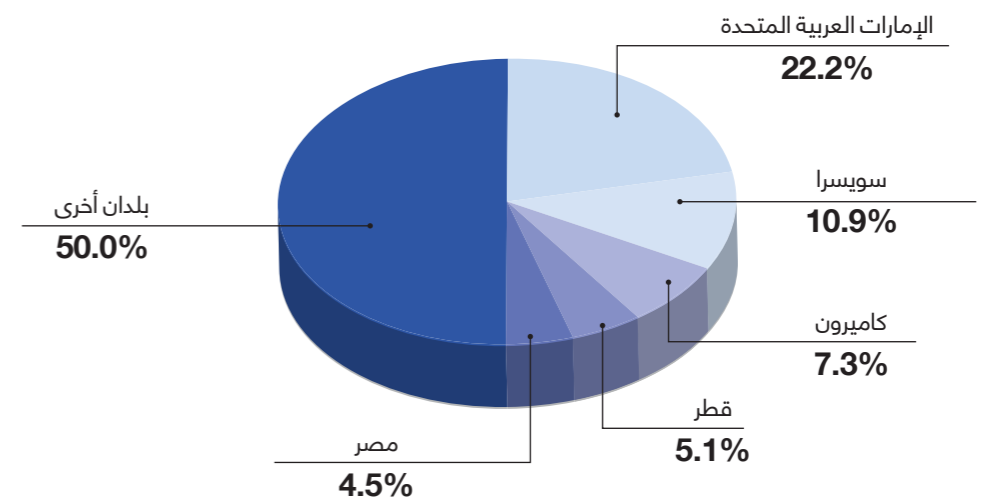


ويضيء الرسمان البيانيان التاليان على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام 2021.

أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصّة من المجموع في العام 2021



أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع - الحصّة من المجموع في العام 2021



1

في نهاية العام 2021، بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان ما يوازي 263717 مليار ليرة (ما يعادل 174,9 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي)، مقابل 283474 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (188 مليار دولار) أي بتراجع نسبته 7% بعد تراجعته بنسبة 13,3% و13,1% على التوالي في العامين 2020

2

ويعرض الجدول أدناه حصة بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. وفي نهاية العام 2021، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم 60% من إجمالي الميزانية،

و2019. وترافق استمرار انكماش النشاط المصرفي وتعطل دور المصارف في تنمية الاقتصاد الوطني مع استمرار الأزمة السياسية والإقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد،⁽¹⁷⁾ وبرز من خلال تراجع البنود الأساسية في الميزانية كالتسليفات والودائع التي تخضع للتقنين في السحوبات بموجب تعاميم مصرف لبنان.

وودائع القطاع الخاص غير المقيم 14%، والأموال الخاصة 10,1%، وودائع القطاع العام 2,9% والتزامات القطاع المالي غير المقيم 2,8% والمطلوبات الأخرى 10,2%.⁽¹⁸⁾

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

	2021		2020		2019	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	158178	60,0	168519	59,4	190566	58,3
ودائع القطاع العام	7538	2,9	8264	2,9	7379	2,3
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	36996	14,0	41233	14,5	48920	15,0
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	7343	2,8	9924	3,5	13310	4,1
الأموال الخاصة	26740	10,1	30045	10,6	31240	9,6
مطلوبات أخرى	26922	10,2	25489	9,0	35382	10,8
المجموع	263717	100,0	283474	100,0	326797	100,0

المصدر: مصرف لبنان

(17) ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمعايير التقاص بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن تقاص الأصول المالية والمطلوبات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، أجرت المصارف تقاص بين القروض الممنوحة لها من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية وتوظيفاتها المقابلة بالليرة اللبنانية لدى مصرف لبنان والتي تحمل أجل الإستحقاق نفسها. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كلّ من إجمالي الموجودات/المطلوبات وودائع المصارف لدى مصرف لبنان والمطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس.

(18) تجدر الإشارة إلى أنّ "المطلوبات الأخرى" بدأت تزداد منذ أيار 2016 بوجه خاص واستمرّ ارتفاعها في السنوات الثلاث التالية نتيجة العمليات المالية التي نفّذها مصرف لبنان مع المصارف. وكانت أحجام هذه العمليات كبيرة لاحتواء الضغوط على الوضع النقدي مع تدرّي الأوضاع الاقتصادية والمالية وما رافقها من موجة إشاعات طالت الليرة اللبنانية. ونشير إلى أنّ "المطلوبات الأخرى" تشمل عادةً القروض التي يمنحها مصرف لبنان للمصارف وعمليات الإنترنت بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع المنتشرة في الخارج وغيرها من المطلوبات، وهي تشكّل مصدر تمويل إضافياً إلى جانب الودائع والرساميل.

3

الودائع

في نهاية العام 2021، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، إلى 202712 مليار ليرة (ما يعادل 134,5 مليار دولار) مقابل 218016 مليار ليرة (ما يعادل 144,6 مليار دولار) في نهاية العام 2020. بذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة 7% وبمقدار 15304 مليارات ليرة أو 10152 مليون دولار (على أساس سعر الصرف الرسمي) مقابل انخفاضها بنسبة 11,7% وبمقدار 28849 مليار ليرة أو 19137 مليون دولار في العام 2020 (انخفاض

4

وبيّن تركّز ودائع القطاع الخاص حسب الشرائح كما في نهاية كانون الأول 2021 أن الودائع التي تقلّ قيمتها عن ما يوازي 5 ملايين ليرة (بالسعر الرسمي) تعود إلى 56% من إجمالي عدد الحسابات وتشكّل حصتها 0,7% فقط من مجموع قيمة الودائع، وتعود الودائع

بنسبة 8,3% وبقية 22309 مليارات ليرة أو ما يوازي 14799 مليون دولار في العام 2019). ويندرج ذلك في سياق تسديد القروض كما يُظهر جدول التسليفات في فقرة التوظيفات أدناه، من جهة، وعمليات سحب الودائع ضمن السقوف والشروط الموضوعية، من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقلّص التدفّقات والتحويلات من الخارج لتغذية الودائع. وبلغ مجموع انخفاض الودائع في السنوات الثلاث الماضية (2019-2021) ما يقارب 44 مليار دولار.

التي تفوق قيمتها 300 مليون ليرة إلى حوالي 5% من مجموع الحسابات فيما تشكّل حصتها 71% من مجموع الودائع. أمّا الودائع التي تفوق قيمتها 3000 مليون ليرة فتعود إلى 0,3% تقريباً من عدد الحسابات وتمثّل حوالي 31% من مجموع قيمة الودائع.

ترکز الودائع كما في نهاية عام 2021 (المبالغ بمليين الليرات)

عدد الحسابات	الحصة %	مجموع الودائع	الحصة %
أقلّ من 5 ملايين ل.ل.	56.24%	1,324,249	0.69%
بين 5 و30 مليون ل.ل.	19.15%	450,983	3.36%
بين 30 و75 مليون ل.ل.	9.35%	220,155	5.67%
بين 75 و150 مليون ل.ل.	6.12%	144,051	8.08%
بين 150 و300 مليون ل.ل.	4.30%	101,264	11.17%
مجموع 1	95.17%	2,240,702	28.97%
بين 300 و750 مليون ل.ل.	3.23%	76,166	18.78%
بين 750 و1500 مليون ل.ل.	0.96%	22,692	12.24%
بين 1500 و3000 مليون ل.ل.	0.37%	8,787	9.35%
بين 3000 و4500 مليون ل.ل.	0.11%	2,512	4.77%
بين 4500 و7500 مليون ل.ل.	0.07%	1,722	5.15%
بين 7500 و15000 مليون ل.ل.	0.05%	1,150	6.12%
بين 15000 و30000 مليون ل.ل.	0.02%	462	4.94%
بين 30000 و75000 مليون ل.ل.	0.01%	202	4.60%
بين 75000 و150000 مليون ل.ل.	0.00%	41	2.30%
أكثر من 150000 مليون ل.ل.	0.00%	20	2.79%
مجموع 2	4.83%	113,754	71.03%
المجموع العام	100.00%	2,354,456	100.00%

المصدر: مصرف لبنان

5

في تفصيل انخفاض **ودائع القطاع الخاص** بحسب نوع العملة، يتّضح تراجع الودائع بالليرة اللبنانية بقيمة 1010 مليارات ليرة وبنسبة 2,5% في العام 2021 مقابل تراجعها بقيمة 16239 مليار ليرة وبنسبة 28,3% في العام 2020. كما تراجع الودائع بالعملات الأجنبية بقيمة 13568 وبنسبة 8% في العام 2021 مقابل

انخفاضها بقيمة 13494 مليار ليرة وبنسبة 7,4% في العام 2020. وبناءً عليه، انخفضت نسبة دولرة ودائع القطاع الخاص إلى 79,4% في نهاية العام 2021 بعد أن ارتفعت بدرجة كبيرة إلى 80,4% في نهاية العام 2020 (وهي الأعلى منذ 13 سنة) مقابل 76% في نهاية العام 2019 و70,6% في نهاية العام 2018.

6

على صعيد آخر، شكّلت **حصة ودائع القطاع الخاص المقيم** 78% من إجمالي الودائع في نهاية العام 2021 (77,3% في نهاية العام 2020) وحصة القطاع الخاص غير المقيم 18,3% (18,9%) وتلك العائدة للقطاع

العام 3,7% (3,8%) تبعاً. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف والتي بلغت قيمتها 300 مليون دولار في نهاية العام 2021.

7

من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 66,3% من الودائع الإجمالية في نهاية عام 2021 موزعة على 49,9% من العدد الإجمالي للمودعين،

في حين تعود نسبة 33,7% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزع على 50,1% من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

توزع ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية

مليون د.أ.	نهاية ك1 2019	نهاية ك1 2020	نهاية ك 2021	التغير 2019/2020	التغير 2020/2021
ودائع المقيمين	126412	111787	104928	-14625	-6859
- بالليرة	34950	25061	24610	-9889	-451
- بالعملات الأجنبية	91462	86726	80318	-4735	-6408
ودائع غير المقيمين	32451	27352	24542	-5099	-2810
- بالليرة	3140	2257	2038	-883	-219
- بالعملات الأجنبية	29311	25095	22504	-4216	-2591
مجموع الودائع	158863	139140	129470	-25193	-9670
- بالليرة	38090	27318	26648	-10772	-670
- بالعملات الأجنبية	120773	111822	102822	-8951	-9000

المصدر: مصرف لبنان

8

استمرّ انخفاض **معدلات الفائدة** في العام 2021 والذي بدأ في كانون الأول 2019 تطبيقاً للتعميم الوسيط لمصرف لبنان رقم 536 تاريخ 2019/12/4 (استتبعه بالتعميم الوسيط رقم 544 في 2020/2/13)، وذلك

في ظلّ القيود المطبّقة. وبلغ متوسط الفائدة على الودائع بالليرة 1,09% في كانون الأول 2021 مقابل 2,64% في كانون الأول 2020 (7,36% في كانون الأول 2019). كما انخفض متوسط الفائدة على الودائع

الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 0,19% مقابل 0,94% و4,62% في التواريخ الثلاثة على التوالي.

فبموجب التعميم رقم 536، طُلب من المصارف العاملة في لبنان التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدل الفائدة الدائنة على الودائع بعد تاريخ 2019/12/4 وهو 5% على الودائع بالعملات الأجنبية و8,5% على الودائع

بالليرة اللبنانية. أما بحسب التعميم الوسيط 544، فباتت هذه المعدلات 2% على الودائع لشهر و3% على الودائع لستة أشهر و4% للودائع لسنة وما فوق بالنسبة إلى العملات الأجنبية و5,5% و6,5% و7,5% للتجال ذاتها على التوالي بالنسبة إلى الليرة اللبنانية، وذلك للودائع التي تتلقاها المصارف أو تقوم بتجديدها بعد 2020/2/13.

تعاميم خاصة

نذكر هنا أنه حفاظاً على المصلحة العامة في الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمرّ بها البلاد، وبناءً على الصلاحيات التي تعود للحاكم بغية تأمين عمل مصرف لبنان استناداً إلى مبدأ استمرارية المرفق العام، أصدر مصرف لبنان تباعاً تعاميم عدّة. **التعميم الأساسي رقم 148** المعروف بتعميم الـ3000 دولار لصغار المودعين (أي الذين لا يتعدّى مجموع قيمة حساباتهم الدائنة كافة مهما كان نوعها أو آجالها لدى المصرف 5 ملايين ليرة لبنانية أو 3000 دولار أميركي بتاريخ صدور هذا القرار) **والتعميم الأساسي رقم 151** في نيسان 2020 ل يتيح للعميل الذي يطلب إجراء أيّ سحبات من الحسابات أو من المستحقّات العائدة له بالدولار الأميركي أو غيرها من العملات الأجنبية قبض المبلغ ضمن الحدود المحدّدة من قبّل المصرف بقيمته الموازية بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق المعتمد في المنصّة الإلكترونية لعمليات الصرافة. واعتمد سعر 3900 ليرة للسحوبات من المصارف، وقد تمّ تمديد مفعول هذا التعميم لغاية أيلول 2021 من خلال **التعميم الوسيط رقم 581** الصادر في نهاية آذار 2021، ثم إلى 8000 ل.ل. ضمن سقف 3000 دولار للحساب الواحد شهرياً

وتم تمديد العمل بهذا القرار من خلال **التعميم رقم 596 و601** ليصبح لغاية 2022/6/30.

أما التعميم الأساسي رقم 158 الصادر في حزيران 2021 فرمى إلى تسديد تدريجي لودائع العملات الأجنبية إذ أتاح سحب مبلغ 400 دولار شهرياً يُدفع نقداً أو عن طريق تحويل إلى الخارج أو بواسطة البطاقات المصرفية و400 دولار تُدفع بالليرة اللبنانية على أساس سعر 12000 ليرة للدولار الواحد يُدفع منها 50% نقداً و50% بواسطة البطاقات المصرفية.

وجاء **التعميم الأساسي رقم 161** في كانون الأول 2021 ليزوّد المصارف بالدولار الأميركي النقدي على أساس السعر اليومي لمنصّة "صيرفة" المعلن في اليوم السابق وضمن السقف المحدّد لكلّ مصرف للشهر الواحد ليصدر مصرف لبنان بعد ذلك بياناً يعلن فيه زيادة الكوتا الشهرية مقابل الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية.

9

الأموال الخاصة

في نهاية العام 2021، بلغت **الأموال الخاصّة للمصارف التجارية العاملة في لبنان** 26740 مليار ليرة (ما يعادل 17,7 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي)، مقابل 30045 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020 (19,9 مليار دولار)، أي بتراجع نسبته 11% مقابل تراجع أدنى نسبته 3,8% في العام 2020 (بعد أن شهدت ارتفاعاً بلغت نسبته 2,8% في العام 2019). مردّد تراجع الأموال الخاصة إلى الخسائر التي تكبّدها المصارف مع

رصدها مؤونات كبيرة تحسّباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص كما إلى ارتفاع الأعباء التشغيلية. وفي نهاية كانون الأول 2021، شكّلت الأموال الخاصة 10,1% من إجمالي الميزانية (10,6% في نهاية العام 2020). تبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنيّة، وقد شكّلت 5,6% من الأموال الخاصة في نهاية العام 2021 (6,7% في نهاية العام 2020).

10

تجدر الإشارة إلى أن المصارف ستتحقّل قسماً من الخسائر في القطاع المالي. ورساميلها مهدّدة بسبب انكشافها الكبير على الدين السيادي، ولا سيّما بالعملات الأجنبية (بين يوروبندز وشهادات إيداع لدى مصرف لبنان وودائع لدى مصرف لبنان)، بالإضافة إلى الخسائر المرتبطة بتغيّر سعر الصرف ولا سيّما الفارق بين السعر الرسمي والسعر المحدّد استناداً إلى تعميم مصرف لبنان رقم 151، وكذلك بسبب تزايد مخاطر القروض المتعثّرة وخصوصاً التسليفات المصرفية بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص. في الأرقام ارتفعت نسبة الديون السيئة من 8,7% من الديون للقطاع

الخاص في نهاية عام 2019 إلى 15,6% في نهاية عام 2020 ثم إلى 18,8% في نهاية عام 2021، وبلغت نسبة المؤونات إلى الديون المشكوك بتحصيلها 53,6% و52,3% و57% في التواريخ الثلاثة المذكورة تباعاً. وقد طلب المصرف المركزي من المصارف زيادة رساميلها الخاصة بموجب التعميم الوسيط رقم 532. ويهدف التعميم المذكور إلى التعامل مع أزمة السيولة بالعملات الأجنبية على المدى القصير، كما إلى تعزيز ملاءة المصارف لمواجهة تزايد الديون غير المنتجة وتوسيع هامش الأمان في حال تطبيق التخفيض الدفتري.

11

وللتذكير، قد جرى تعديل التعميم الأساسي رقم 44 من خلال التعميم الوسيط رقم 567 الصادر في 2020/8 ليطلب من المصارف زيادة أموالها الخاصة، خلال مهلة حدّها الأقصى 2020/12/31، بنسبة 20% من حقوق الأسهم العادية كما هي بتاريخ 2018/12/31، وذلك عبر أدوات جديدة من أيّ نوع من الأدوات الرأسمالية بالعملات الأجنبية التي يمكن قبولها ضمن مختلف

فئات الأموال الخاصة المحدّدة. بالإضافة إلى ذلك، برز التعميم رقم 154 المتعلّق بإجراءات استثنائية لإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان، ليطلب من المصارف وخلال مهلة تنتهي في 2021/2/28 تكوين حساب خارجي حرّ من أيّ التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقلّ، في أيّ وقت، عن 3% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في 2020/7/31.

12

توظيفات القطاع المصرفي

في نهاية كانون الأول 2021، انخفضت حصة كل من التوظيفات للقطاع الخاص إلى إجمالي التوظيفات إلى 14,2% والقطاع العام إلى 9,8% والموجودات الخارجية إلى 6,9% مقابل ارتفاع توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان إلى 62,3% من الإجمالي كما يظهره الجدول أدناه.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

	2021		2020		2019	
	القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)	القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)	القيمة المجموع (%)	الحصة من المجموع (%)
موفورات منها:	63,9	168501	59,3	168142	54,5	178208
ودائع لدى مصرف لبنان	62,3	164277	58,7	166477	54,3	177468
تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)	14,2	37501	17,0	48288	20,4	66627
تسليفات للقطاع العام	9,8	25713	11,2	31745	13,2	43240
موجودات خارجية منها:	6,9	18253	7,5	21141	8,1	26534
ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم	2,6	6919	2,5	7110	3,1	10202
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	1,6	4275	2,2	6235	2,6	8400
أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم	1,1	2954	0,9	2445	0,7	2413
قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة	4,1	10795	4,1	11713	3,0	9775
المجموع	100,0	263717	100,0	283474	100,0	326797

المصدر: مصرف لبنان

13

التسليفات للقطاع الخاص

استمرت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم في التراجع لتصل إلى ما يوازي 41776 مليار ليرة في نهاية العام 2021 مقابل 54523 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020 و75027 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019، لتسجل بالتالي تراجعاً بنسبة 23,4% مقابل تراجع بنسبة أعلى بلغت 27,3% في العام 2020 (-16,2% في العام 2019). يُعزى هذا الانخفاض إلى أزمة السيولة المصرفية إضافة إلى غياب المناخ الملائم لأي تسليفات جديدة وتسديد الديون مقابل الودائع.

14

وشكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية

والإفريقية، 10,2% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية كانون الأول 2021 (11,4% في نهاية العام 2020).

15

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى 15,2% في نهاية كانون الأول 2021 مقابل 19,3% في نهاية كانون الأول 2020 و28,3% في نهاية كانون الأول

2019، كما انخفضت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى 45,3% مقابل 53,5% (40,9% في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي).

16

ومع انخفاض التسليفات بالليرة بنسبة 17% في العام 2021 (-6,2% في العام 2020)، والتسليفات بالعملة الأجنبية بنسبة 27,7% في العام 2021 (-37% في

العام 2020)، سجّل معدّل دولرة التسليفات مزيداً من التراجع ليصل إلى 56,3% في نهاية كانون الأول 2021 مقابل 59,6% في نهاية العام 2020.

17

حافظت معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة على العموم على المنحى الانخفاضي في العام 2021، إذ انخفض متوسط الفائدة المدينة على الدولار من 10,84% في كانون الأول 2019 إلى 6,73%

في كانون الأول 2020 ثم إلى 6,01% في كانون الأول 2021. كما انخفض متوسط الفائدة المدينة على الليرة من 9,09% إلى 7,77% ثم إلى 7,14% في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

توزّع تسليفات القطاع الخاص في المصارف التجارية

مليون د.أ.	نهاية ك1 2019	نهاية ك1 2020	نهاية ك 2021	التغير 2020/2019	التغير 2021/2020
التسليفات للمقيمين	44197	32032	24876	-12165	-7156
- بالليرة	13853	13051	10913	-802	-2138
- بالعملات الأجنبية	30345	18981	13963	-11364	-5018
التسليفات لغير المقيمين	5572	4136	2836	-1436	-1300
- بالليرة	1720	1563	1209	-157	-354
- بالعملات الأجنبية	3852	2573	1627	-1279	-946
مجموع التسليفات	49769	36168	27712	-13601	-8456
- بالليرة	15573	14614	12122	-959	-2492
- بالعملات الأجنبية	34197	21554	15590	-12643	-5964

المصدر: مصرف لبنان

18

التسليفات للقطاع العام

بلغت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام ما يوازي 25713 مليار ليرة في نهاية عام 2021 مقابل 31745 مليار ليرة في نهاية العام الذي سبق،

مسجلةً بذلك تراجعاً بنسبة 19% بعد تراجعها بنسبة 26,6% في العام 2020 و14,6% في العام 2019.

19

وفي التفصيل، بلغت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية** 18205 مليارات ليرة في نهاية عام 2021 مقابل 17266 ملياراً في نهاية العام الذي سبق، في حين انخفضت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز الصافية من المؤونات، إلى

ما يوازي 7204 مليارات ليرة على أساس سعر الصرف الرسمي (4779 مليون دولار) مقابل 14157 ملياراً (9391 مليون دولار) في التاريخين المذكورين على التوالي، وشكّلت 4,6% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية في نهاية 2021 مقابل 8,4% في العام الذي سبق.

20

نتيجةً لذلك، ارتفعت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى 72% في نهاية عام 2021 من 55,4% في نهاية العام 2020، لتتخفّف بالتالي حصّة

21

الموجودات الخارجية

بلغت **توظيفات المصارف التجارية لدى القطاع المالي غير المقيم** 4,6 مليارات دولار في نهاية عام 2021 دون تغيير يُذكر قياساً على نهاية عام 2020 حيث بلغت 4,7 مليارات دولار، علماً أن هذه التوظيفات كانت تراجعت بنسبة ملحوظة بلغت 30,3% في العام 2020 و43,6% في العام 2019. وارتفعت قليلاً نسبتها من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى 4,5% في نهاية عام 2021 مقابل 4,3% في نهاية العام الذي سبق. وتجدد الملاحظة أن توظيفات المصارف التجارية

22

الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية العام 2021، بلغت **ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان بالليرة والعملات الأجنبية** 164277 مليار ليرة أو ما يعادل 109 مليارات دولار مقابل 166477 مليار ليرة (110,4 مليارات دولار) في نهاية العام الذي سبق، أي بتراجع نسبته 1,3% بعد تراجعها بنسبة 6,2% في العام 2020. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف (وقد خفّفه مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم 586 تاريخ 8 حزيران 2021) والودائع الحرّة بالليرة والدولار، بالإضافة إلى

التسليفات بالعملات الأجنبية إلى 28% من 44,6% في نهاية التاريخين على التوالي.

لدى القطاع المالي غير المقيم صافيةً من الالتزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم بلغت 0,3 مليار دولار في نهاية 2021 مقابل 1,9 مليار دولار في نهاية العام 2020.

وقد تمكّنت المصارف من تكوين السيولة بالعملية الأجنبية في سياق التزامها بالمتطلبات التي فرضها البنك المركزي بفضّل التعميمين 154 و158 بنوع خاص.

شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. وقد بلغت الشهادات بالليرة 43177 مليار ليرة في نهاية عام 2021 (45211 مليار ليرة في نهاية العام 2020)، فيما استقرّت الشهادات بالدولار على 22,5 مليار دولار في عامي 2020 و2021. يُذكر أن الودائع لدى المصرف المركزي هي أساس خسائر القطاع المصرفي وشكّلت حوالي 80% من مجموع ودائع الزبائن في المصارف في نهاية عام 2021.